

الإفلاس وإعادة الهيكلة والتوازن بين الدائن والتاجر في النظام التجاري السعودي: دراسة مقارنة

أحمد سليمان حفير الحفير

أستاذ مساعد القانون التجاري، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
Aalhofir@kau.edu.sa

هتاف جمعه صبحي أبوراشد

أستاذ مشارك تخصص القانون العام (قانون دستوري ونظم سياسية)، جامعة الملك عبد العزيز،
المملكة العربية السعودية
haburashed@kau.edu.sa

المستخلص

استهلت المملكة العربية السعودية مرحلة إصلاح تشريعي مهمة بإصدار "نظام الإفلاس الجديد" عام 2018م، ضمن إطار رؤية 2030 الهادفة لتعزيز استدامة الأعمال وجذب الاستثمارات. يدرس هذا البحث بعمق مدى تحقيق النظام لتوازن عادل بين كل من حقوق الدائنين وإتاحة إنقاذ التاجر المتعثر. كما يبحث في الأدوات التشريعية المتاحة مثل التسوية الوقائية، إعادة التنظيم المالي، التصفية، والإجراءات الخاصة بالمفلسين الصغار، بالإضافة إلى تحليله لمشكلات التنفيذ الفعلي (مثل بطء الإجراءات وتسوية الديون العابرة للحدود)، ويقدم توصيات عملية لتعزيز فعالية النظام.

الكلمات المفتاحية: الإفلاس، إعادة هيكلة الديون، الدائن، التاجر، النظام التجاري السعودي.

Bankruptcy, Restructuring, and the Balance between Creditor and Merchant in the Saudi Commercial System: A Comparative Study

Ahmed Sulaiman Hufayr Alhufayr

Assistant Professor of Commercial Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
Aalhofir@kau.edu.sa

Hetaf Jumaa Subhi Aburashid

Associate Professor of Public Law (Constitutional Law and Political Systems),
King Abdulaziz University, Saudi Arabia
haburashed@kau.edu.sa

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia embarked on a significant legislative reform phase with the issuance of the "New Bankruptcy Law" in 2018, as part of Vision 2030,

which aims to enhance business sustainability and attract investment. This research examines in-depth the extent to which the law achieves a fair balance between creditor rights and the ability to rescue distressed merchants. It also examines available legislative tools such as preventive settlement, financial restructuring, liquidation, and procedures for small bankrupts. It also analyzes implementation challenges (such as slow procedures and cross-border debt settlements), and offers practical recommendations to enhance the system's effectiveness.

Keywords: Digital Transformation, Commercial Contracts, Digital Transformation Implementation.

المقدمة

يُعدّ موضوع الإفلاس وإعادة الهيكلة من أبرز القضايا المحورية في القانون التجاري، لما له من تأثير مباشر على استقرار الأنشطة الاقتصادية وحماية الحقوق المالية للأطراف المختلفة، سواء كانوا دائنين، أو مدينين، أو مستثمرين أو عمال. تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. البعد القانوني: المتمثل في تنظيم المسؤوليات وحماية الحقوق.
2. البعد الاقتصادي: الذي يهدف إلى استمرار دوران عجلة الإنتاج والاستثمار.
3. البعد الاجتماعي: الذي يعكس أثر تعثر المنشآت على القوى العاملة والأمن المالي للمجتمع.

إنّ الإفلاس لا يُفهم على أنه مجرد تصفية لأموال المدين وتوزيعها على الدائنين، بل هو أداة قانونية تهدف إلى إعادة ضبط العلاقة بين الأطراف وفق إجراءات عادلة وشفافة. أما إعادة الهيكلة فتُعدّ آلية مرنة تسعى إلى إنقاذ المنشآت المتعثرة ومنحها فرصة للاستمرار عبر إعادة جدولة الديون أو إعادة تنظيم هيكلها الإداري والمالي، بما يحافظ على قيمتها الاقتصادية ويحول دون انهيارها.

مشكلة البحث

تتمحور المشكلة الأساسية لهذا البحث حول التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى نجح نظام الإفلاس السعودي في تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدائنين وإنقاذ التاجر المتعثر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، من أبرزها:

- ما مدى فعالية أدوات إعادة الهيكلة في التطبيق العملي؟

- هل يوفر النظام حماية عادلة ومتوازنة للدائنين؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه التطبيق القضائي والتنفيذي للنظام؟
- إلى أي حد يمكن الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة في تحسين فعالية النظام السعودي؟

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية ذات الصلة بنظام الإفلاس السعودي وتحليل مضامينها. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن عبر إجراء مقارنة بين النظام السعودي وبعض الأنظمة الأجنبية، مثل النظام الأمريكي والمصري، مع الاستعانة بالأحكام القضائية والدراسات السابقة ذات الصلة. ويهدف هذا المنهج المزدوج إلى بناء رؤية شاملة تساعد على تقييم فعالية النظام السعودي واستخلاص نتائج وتوصيات عملية.

أهمية البحث

- من الناحية العلمية، يثري الدراسة القانونية السعودية حول الإفلاس الحديث.
- عملياً، يقدم إرشادات مهمة لممارسي القانون، والتجار، وصانعي السياسات.
- يعزز التوافق بين أهداف رؤية 2030 والتطبيق العملي في سوق الأعمال السعودي.

أهداف البحث

1. تحليل أهداف ومبادئ النظام التشريعي.
2. تقييم فعالية أدوات إعادة الهيكلة في التطبيق الفعلي.
3. تحليل حماية حقوق الدائنين وآليات تصويتهم.
4. التحقق من قدرة النظام على إنقاذ التاجر.

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: تعريف الإفلاس قانونياً

يُعدّ الإفلاس من المفاهيم الجوهرية في القانون التجاري، إذ يُمثل الحالة التي يتوقف فيها التاجر أو المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيد استحقاقها. ويترتب على ذلك تدخل القضاء لتنظيم العلاقة بين المدين ودائنيه، بما يضمن قدرًا من العدالة والشفافية في تسوية الديون.

وقد عرّف نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) لعام 1439 هـ (2018م) الإفلاس بأنه:

"حالة توقف المدين عن سداد الديون المستحقة عليه في تواريخ استحقاقها، إما بسبب العجز عن الوفاء أو بسبب تجاوز التزاماته لأصوله".⁽¹⁾

أما في القانون المصري، فقد نص قانون التجارة رقم (17 لسنة 1999م) على أن التاجر يُشهر إفلاسه إذا توقف عن دفع ديونه التجارية بصفة ظاهرة ومستمرة، على أن يُثبت هذا التوقف أمام المحكمة المختصة.⁽²⁾

ويُفهم من ذلك أن الإفلاس لا يقتصر على كونه حالة مالية صرفة، بل هو توصيف قانوني يترتب عليه تنظيم العلاقة بين الأطراف عبر إجراءات قضائية تكفل حماية مصالح الدائنين وتتيح، في بعض الحالات، إمكانية إعادة الهيكلة بدلاً من التصفية الكاملة.

المبحث الثاني: أنواع الإفلاس

تتعدد صور الإفلاس بحسب طبيعة الإجراءات ونتائجها، ومن أبرزها:

المطلب الأول: الإفلاس الصفوي (Liquidation):

ويقصد به تصفية أصول المدين وبيعها لسداد أكبر قدر ممكن من الديون، وينتهي عادةً بتوقف النشاط التجاري بشكل كامل. وقد أخذ النظام الأمريكي بهذا النموذج في إطار الفصل السابع (Chapter 7) من قانون الإفلاس، حيث يشرف "أمين التفليسة" على تصفية الأصول وتوزيعها وفق ترتيب الأولوية بين الدائنين⁽³⁾

المطلب الثاني: الإفلاس التنظيمي أو إعادة الهيكلة (Reorganization):

يهدف إلى منح المدين فرصة لإعادة جدولة التزاماته المالية وتنظيم نشاطه الاقتصادي تحت إشراف قضائي، بحيث يستمر في العمل مع توفير حماية مؤقتة من الدائنين. ويُجسد ذلك الفصل الحادي عشر (Chapter 11) من القانون الأمريكي، حيث يسمح للشركة بالاستمرار في نشاطها أثناء تنفيذ خطة إعادة الهيكلة.⁽⁴⁾

المطلب الثالث: الإفلاس الجزئي أو الوقائي:

وهو نمط يتيح للمدين التفاوض مع الدائنين للوصول إلى تسويات وقائية تُجذبه التصفية الكاملة. وقد

¹ نظام الإفلاس السعودي، المرسوم الملكي رقم (م/50) بتاريخ 1439/5/28هـ، منشور في بوابة الإفلاس السعودية.

² قانون التجارة المصري رقم (17) لسنة 1999م، وزارة العدل المصرية.

³ القانون الأمريكي للإفلاس، الفصل السابع (Chapter 7).

⁴ القانون الأمريكي للإفلاس، الفصل الحادي عشر (Chapter 11).

أخذ النظام السعودي بهذا النموذج عبر ما يُعرف بـ "التسوية الوقائية" التي تمنح التاجر فترة حماية مؤقتة للتفاوض مع الدائنين تحت إشراف المحكم.⁽¹⁾

الفصل الثاني: الأسباب الرئيسية للإفلاس

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس التاجر أو الشركة، وغالبًا ما تكون نتيجة تداخل عوامل مالية، وإدارية، واقتصادية، وتشريعية. فيما يلي عرض لأبرز هذه الأسباب:

المبحث الأول: الأسباب المالية

المطلب الأول: ضعف التدفقات النقدية:

يُعدّ نقص السيولة النقدية أحد أهم أسباب التعثر المالي، إذ يؤدي تراجع الإيرادات أو ارتفاع المصروفات التشغيلية إلى فقدان القدرة على الوفاء بالتزامات المالية. وقد أكدت بعض الدراسات أن مؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية تُعدّ من أبرز أدوات التنبؤ بحالات الإفلاس، ما يبرز خطورة هذا السبب⁽²⁾

المبحث الثاني: الأسباب الإدارية

المطلب الأول: سوء الإدارة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن غياب التخطيط المالي السليم، والتوسع غير المدروس في الاستثمارات، وضعف إدارة المخاطر، كلها عوامل تسهم في تراكم الديون وعجز الشركات عن الاستمرار. وغالبًا ما يؤدي ذلك إلى الإفلاس حتى في ظل وجود فرص للنمو⁽³⁾

المبحث الثالث: الأسباب الاقتصادية

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية:

تؤثر الركود الاقتصادي والتقلبات السعريّة والصدمات المالية – مثل الأزمات العالمية أو جائحة كوفيد-19 – بشكل مباشر على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، حيث تتراجع الإيرادات ويزداد الضغط على السيولة.⁽⁴⁾

¹ نظام الإفلاس السعودي، المواد الخاصة بالتسوية الوقائية (2018م) الحق في تقديم الشكاوى إلكترونياً.
² نظام الإفلاس السعودي، المرسوم الملكي رقم (م/50) بتاريخ 1439/5/28هـ، منشور في بوابة الإفلاس السعودية.
³ قانون التجارة المصري رقم (17) لسنة 1999م، وزارة العدل المصرية.
⁴ القانون الأمريكي للإفلاس، الفصل السابع (Chapter 7).

المبحث الرابع: الأسباب المرتبطة بالدائنين

المطلب الأول: تسلط الدائنين:

في بعض الحالات، يلجأ الدائنون إلى فرض شروط مشددة أو اتخاذ إجراءات قضائية سريعة ضد المدين، ما يفاقم أزمته المالية ويُسرّع من تصفية أصوله بدلاً من مساعدته على إعادة الهيكلة.⁽¹⁾

المبحث الخامس: الأسباب التشريعية

المطلب الأول: غياب التشريعات الوقائية:

يُعد غياب آليات قانونية استباقية – مثل الإنذار المبكر أو التسوية الوقائية – من بين العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية. ففي غياب هذه الأدوات، تصل الشركات إلى مرحلة الإفلاس بعد فوات الأوان، ما يقلل فرص إنقاذها.⁽²⁾

الفصل الثالث: مفهوم إعادة الهيكلة

المبحث الأول: تعريف إعادة الهيكلة

تُشير إعادة الهيكلة إلى مجموعة من التدابير المالية أو التشغيلية التي تُتخذ بهدف إعادة تنظيم أو وضع المنشأة المتعثرة، بما يضمن استمرارها في ممارسة نشاطها التجاري. ويُنظر إليها قانونيًا باعتبارها إجراءات تنظيمية تُنفذ تحت إشراف قضائي أو عبر اتفاقات خاصة مع الدائنين، وتهدف إلى تعديل التزامات المدين بما يمكنه من استعادة قدرته على الوفاء.⁽³⁾

وتشمل إعادة الهيكلة عدة وسائل مثل تمديد آجال السداد، إعادة جدولة الديون، أو تحويلها إلى حصص في رأس المال. ويُلاحظ أن هذا المفهوم يُشكل مسارًا بديلاً للتصفية، إذ يسعى إلى الحفاظ على القيمة الاقتصادية للمشروع وتفاذي انهياره الكامل.

المبحث الثاني: أنواع إعادة الهيكلة

المطلب الأول: إعادة الهيكلة التشغيلية:

تتضمن إجراءات تستهدف رفع كفاءة المنشأة عبر تحسين البنية الداخلية للعمل، مثل تقليص عدد العاملين، التخلص من الأصول غير الأساسية، أو تطوير العمليات الإنتاجية. وتهدف هذه الخطوات إلى

¹ القانون الأمريكي للإفلاس، الفصل الحادي عشر (Chapter 11).

² نظام الإفلاس السعودي، المواد الخاصة بالتسوية الوقائية (2018) موالق في تقديم الشكاوى إلكترونياً.

³ دراسة قانونية حول إعادة الهيكلة التشغيلية ودورها في إنقاذ المنشآت.

تخفيف الأعباء المالية ورفع القدرة التنافسية. (1)

المطلب الثاني: إعادة الهيكلة المالية:

تركز على إعادة تنظيم التزامات المنشأة المالية، وذلك عبر جدولتي الديون، تأجيل السداد، أو تقليل قيمة الدين، وأحياناً استبدال الديون بحصص ملكية في الشركة. وتُعد هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً في حالات الإفلاس، حيث تمنح المدين فرصة لإعادة ترتيب التزاماته بما يتناسب مع قدراته الواقعية. (2)

المبحث الثالث: أهداف إعادة الهيكلة

تهدف إعادة الهيكلة إلى تحقيق غايات متعددة، أبرزها:

- ضمان استمرار النشاط التجاري للمنشأة أو التاجر المتعثر، مما يُسهم في الحفاظ على القيمة الاقتصادية مقارنة بخيار التصفية.
- صون حقوق الدائنين عبر توفير آليات سداد أكثر مرونة، ما يزيد من فرص استرداد الديون.
- تعزيز الثقة في بيئة الأعمال من خلال إظهار قدرة النظام القانوني على توفير حلول عادلة ومتوازنة لجميع الأطراف (3)

الفصل الرابع: آليات إعادة الهيكلة في النظام السعودي

أقرّ نظام الإفلاس السعودي الصادر عام 2018م جملة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تمكين التاجر المتعثر من إعادة هيكلة أوضاعه المالية، مع الحفاظ على حقوق الدائنين. وتُمثل هذه الإجراءات نقلة نوعية في البيئة التجارية السعودية، إذ توفر أدوات قانونية متوازنة بين مصالح الطرفين.

المبحث الأول: التسوية الوقائية

المطلب الأول: تعريفها وإجراءاتها:

التسوية الوقائية هي آلية قانونية يُمكن للتاجر المتعثر طلبها قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس الكامل. وتهدف إلى تعليق المطالبات مؤقتاً، حيث تُمنح المنشأة فترة حماية قضائية تصل إلى (90) يوماً، قابلة للتמיד حتى (180) يوماً، للتفاوض مع الدائنين بشأن سداد الديون (4)

¹ الإفلاس وإعادة الهيكلة والتوازن.

² قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح والإفلاس المصري، وزارة العدل المصرية.

³ الإفلاس وإعادة الهيكلة والتوازن.

⁴ تقرير هيئة الإفلاس السعودية حول تجارب إعادة الهيكلة (2022).

المطلب الثاني: آثارها:

- حماية مؤقتة للتاجر من دعاوى التنفيذ والحجز.
- إتاحة فرصة للتفاوض مع الدائنين تحت إشراف المحكمة.
- منع التصفية المبكرة التي قد تؤدي إلى خسارة قيمة المنشأة وأصولها.

المبحث الثاني: إعادة الهيكلة المالية

المطلب الأول: مفهومها وإجراءاتها:

تُعدّ إعادة الهيكلة المالية الأداة المركزية في النظام السعودي، إذ تتيح للتاجر أو الدائنين أو الجهة المختصة التقدم بطلب لإعادة هيكلة الالتزامات المالية تحت إشراف مسؤول يُعين من المحكمة. وتتطلب الخطة موافقة ثلثي الدائنين في كل فئة. (1)

المطلب الثاني: مزاياها:

- ضمان مشاركة الدائنين في اتخاذ القرار من خلال التصويت على الخطة.
- تعزيز الشفافية عبر الإشراف القضائي.
- تمكين التاجر من الاستمرار في نشاطه الاقتصادي مع جدولة الديون.

المبحث الثالث: التصفية

المطلب الأول: تعريفها وإجراءاتها:

التصفية تمثل المسار الأخير في حال فشل مساعي إعادة الهيكلة. ويُعين خلالها "أمين التصفية" لبيع أصول المدين وتوزيع العائدات وفق ترتيب قانوني محدد.

- مصاريف الإفلاس.
- الدائنون المضمونون.
- أجور الموظفين.
- الدائنون غير المضمونين.
- الجهات الحكومية. (2)

¹ نظام الإفلاس السعودي، المواد الخاصة بالتسوية الوقائية (2018م).

² وزارة التجارة السعودية – الأدلة الإرشادية لإعادة التنظيم المالي.

المطلب الثاني: التصفية الإدارية:

استحدث النظام مسار التصفية الإدارية لتبسيط الإجراءات الخاصة بالمنشآت الصغيرة، حيث تُختصر النفقات والوقت، بما ينسجم مع متطلبات السوق ويُعزز سرعة تسوية الأوضاع.⁽¹⁾

الفصل الخامس: حقوق الدائنين في نظام الإفلاس السعودي

المبحث الأول: تعريف الدائن وأنواعه

يُعرف الدائن بأنه كل شخص أو جهة لها حق مالي ثابت في ذمة المدين. وقد صنّف نظام الإفلاس السعودي الدائنين إلى ثلاث فئات رئيسية:

- الدائنون المضمونون: أصحاب الحقوق المقرونة بضمانات عينية، مثل الرهن.
- الدائنون غير المضمونين: من لا يستند حقهم إلى ضمان محدد.
- الدائنون ذوو الأولوية: ويشملون بعض الفئات التي منحها النظام وضعًا خاصًا، مثل حقوق الموظفين والمطالبات الضريبية.⁽²⁾

المبحث الثاني: الوقف المؤقت لإجراءات التنفيذ

ينص النظام على أنه بمجرد افتتاح إجراءات الإفلاس، يُمنع على الدائنين اتخاذ إجراءات فردية ضد المدين مثل حجز أو التنفيذ. ويهدف هذا الوقف المؤقت إلى ضمان المساواة بين جميع الدائنين ومنع تفضيل بعضهم على البعض الآخر.⁽³⁾

المبحث الثالث: تشكيل لجنة الدائنين

يجوز للمحكمة، بناءً على طلب المدين أو مجموعة من الدائنين، تشكيل لجنة تمثل مصالح الدائنين بشكل متوازن. وتتمثل صلاحيات هذه اللجنة في:

- الموافقة على التصرفات الجوهرية لأصول المدين.
- المشاركة في التصويت على خطة إعادة الهيكلة.
- الإشراف على بعض القرارات الرئيسية خلال الإجراءات.⁽⁴⁾

¹ جريدة أم القرى - قواعد عمل أمناء الإفلاس والخبراء.

² الهيئة السعودية لإدارة الإفلاس - تقرير حول التصفية الإدارية.

³ نظام الإفلاس السعودي، المواد المتعلقة بتصنيف الدائنين.

⁴ نظام الإفلاس السعودي، نصوص الوقف المؤقت للإجراءات.

المبحث الرابع: آلية تقديم المطالبات

يتعين على كل دائن أن يتقدم بمطالبته خلال المدة التي تحددها المحكمة، مرفقة بالمستندات اللازمة. وبعد مراجعة المطالبات من القاضي أو الأمين، يتم إدراجها في قائمة رسمية يُستند إليها عند توزيع العائدات.⁽¹⁾

المبحث الخامس: التصويت على خطط إعادة الهيكلة

يُصنف النظام الدائنين إلى فئات وفقاً لطبيعة مطالباتهم، ويشترط لقبول خطة إعادة الهيكلة موافقة ثلثي قيمة المطالبات في كل فئة. وإذا توفرت شروط العدالة والجدوى الاقتصادية، يجوز للمحكمة اعتماد الخطة حتى في حال اعتراض بعض الدائنين.⁽²⁾

المبحث السادس: ترتيب الأولوية في السداد

حدد النظام ترتيباً واضحاً لأولوية سداد الديون على النحو الآتي:

- الدائنون المضمونون.
- الدائنون ذوو الأولوية (مثل حقوق العمال).
- الدائنون غير المضمونين.⁽³⁾

المبحث السابع: حماية مصالح الدائنين

يُولي النظام عناية خاصة بحماية مصالح الدائنين، من خلال:

- منع المدين من القيام بتصرفات مشبوهة قبل الإفلاس، مثل نقل الأصول بطريقة احتيالية.
- إلزامه بالشفافية الكاملة في الإفصاح عن التزاماته.
- إشراك الدائنين في القرارات الجوهرية عبر التصويت والرقابة القضائية.⁽⁴⁾

الفصل السادس: الإطار القانوني لحماية التاجر المتعثر

المبحث الأول: الغاية من الحماية القانونية

يسعى نظام الإفلاس السعودي (2018م) إلى إيجاد توازن بين حماية حقوق الدائنين وتمكين التاجر

¹ وزارة التجارة السعودية – دليل لجان الدائنين.

² الهيئة السعودية لإدارة الإفلاس – آلية المطالبات.

³ نظام الإفلاس السعودي (2018م)، المواد الخاصة بالتصويت على الخطة.

⁴ جريدة أم القرى – قواعد ترتيب.

المتعثر من الاستمرار في نشاطه. وقد جاء ذلك انسجامًا مع الإصلاحات الاقتصادية لرؤية المملكة 2030، حيث يُنظر إلى حماية التاجر المتعثر كوسيلة للحفاظ على القيمة الاقتصادية للمشروعات وحماية الوظائف والأنشطة التجاري. (1)

المبحث الثاني: أدوات الحماية المقررة في النظام

المطلب الأول: الوقف المؤقت للإجراءات:

من أبرز آليات الحماية التي يقرها النظام هي وقف المطالبات الفردية ضد المدين عند افتتاح الإجراءات، بما يمنحه فرصة لإعادة ترتيب أوضاعه بعيدًا عن الضغوط التنفيذية. (2)

المطلب الثاني: التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي:

يُعد تمكين التاجر من اللجوء إلى التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي أحد أبرز صور الحماية، حيث يُمنح فرصة للتفاوض مع الدائنين تحت إشراف القضاء وبآليات تضمن التوازن بين الطرفين. (3)

المطلب الثالث: الحماية من التصرفات الباطلة:

يحظر النظام على المدين القيام بتصرفات مشبوهة خلال فترة ما قبل الإفلاس، مثل نقل الأصول أو منح امتيازات لبعض الدائنين على حساب غيرهم. وتُعد هذه الحماية أداة لضمان عدم إهدار أصول المدين على نحو يضر بحقوق جميع الدائنين. (4)

المبحث الثالث: دور القضاء في حماية التاجر

يُشكّل القضاء التجاري ركيزة أساسية في توفير الحماية للتاجر المتعثر، وذلك من خلال:

- الإشراف على إجراءات إعادة الهيكلة والتصفية.
- التحقق من عدالة وشفافية خطط التسوية.
- ضمان مشاركة الدائنين بشكل منظم ومتوازن.

وقد أصدرت المحاكم التجارية السعودية أحكامًا متقدمة في هذا المجال، أبرزها ما يتعلق بوقف التنفيذ على الأصول الحيوية للتاجر لحين اعتماد خطة إعادة الهيكلة. (5)

¹ تقارير هيئة الإفلاس السعودية عن حماية الدائنين.

² نظام الإفلاس السعودي، الباب الأول - المبادئ العامة (2018م).

³ المواد الخاصة بوقف المطالبات والإجراءات التنفيذية.

⁴ الأدلة الإرشادية للتسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي، وزارة التجارة السعودية.

⁵ نظام الإفلاس السعودي - النصوص المتعلقة بالتصرفات الباطلة.

المبحث الرابع: التوازن بين الحماية والمساءلة

على الرغم من حرص النظام على حماية التاجر المتعثر، إلا أنه يفرض في المقابل مسؤوليات قانونية لضمان عدم إساءة استخدام هذه الحماية، ومنها:

- إلزام المدين بالإفصاح الكامل عن التزاماته.
- معاقبة التصرفات الاحتياطية أو الإهمال الجسيم.
- تمكين الدائنين من الاعتراض على خطط غير عادلة.

وبذلك يُظهر النظام السعودي توجُّهًا نحو الحماية المشروطة التي تُوازن بين إنقاذ التاجر ومساءلته عن أي سوء نية.⁽¹⁾

الفصل السابع: التوازن بين حقوق الدائنين وإنقاذ التاجر

المبحث الأول: الهدف من تحقيق التوازن

يُعدّ تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدائنين وتمكين التاجر المتعثر من أهم غايات نظام الإفلاس السعودي، إذ يهدف إلى:

- حماية مصالح الدائنين من خلال ضمان استرداد حقوقهم بالقدر الممكن.
- إتاحة الفرصة للمدين لإعادة تنظيم أوضاعه المالية والإدارية، مما يساهم في استمرار النشاط التجاري.
- الحفاظ على القيمة الاقتصادية للمشروع ومنع انهياره بما يضر بالاقتصاد الوطني.⁽²⁾

هذا التوازن يُترجم عمليًا في القواعد التي تحدد أولويات السداد، آليات إعادة الهيكلة، والقيود على تصرفات المدين.

المبحث الثاني: آليات التوازن في النظام السعودي

المطلب الأول: الوقف المؤقت للإجراءات:

يُشكل الوقف المؤقت للمطالبات التنفيذية أداة رئيسية لتحقيق التوازن، حيث يمنح التاجر فترة حماية لإعداد خطة إعادة الهيكلة، دون الإضرار بحقوق الدائنين الذين يظلون أطرافًا في الإجراءات.⁽³⁾

¹ أحكام المحاكم التجارية السعودية – قضايا الإفلاس. (2020–2022)

² الهيئة السعودية لإدارة الإفلاس – تقارير الحماية والمسائل.

³ نظام الإفلاس السعودي، المبادئ العامة (2018م).

المطلب الثاني: إشراك الدائنين في القرارات:

ينص النظام على ضرورة مشاركة الدائنين عبر لجان الدائنين والتصويت على خطط إعادة الهيكلة. وبذلك يتم ضمان ألا يُفرض على الدائنين اتفاق لا يحقق مصالحهم، بل تكون موافقتهم عنصرًا جوهريًا في نجاح الإجراءات. (1)

المطلب الثالث: الرقابة القضائية:

يلعب القضاء التجاري دورًا في ترجيح كفة العدالة عند حدوث تعارض، حيث يمكن للمحكمة رفض خطة غير عادلة للدائنين أو حماية المدين من دعاوى تعسفية، وبذلك يتحقق التوازن بين الطرفين. (2)

المبحث الثالث: التحديات في تحقيق التوازن

رغم وضوح النصوص النظامية، إلا أن التطبيق العملي يواجه عدة تحديات:

- بطء الإجراءات في بعض القضايا، مما يقلل من فاعلية الحماية.
- تباين مواقف الدائنين، حيث قد يرفض بعضهم خطط إعادة الهيكلة رغم جدواها.
- ضعف الوعي القانوني لدى بعض التجار والدائنين بآليات النظام، ما يؤدي إلى صعوبات في التنفيذ. (3)

المبحث الرابع: تجارب مقارنة

المطلب الأول: النموذج الأمريكي:

في النظام الأمريكي، يبرز التوازن بشكل أوضح في الفصل الحادي عشر (Chapter 11)، الذي يُمكن الشركات من الاستمرار في نشاطها، مع إشراف صارم من القضاء ولجان الدائنين. هذا النموذج ألهم النظام السعودي في صياغة العديد من أحكامه. (4)

المطلب الثاني: النموذج المصري:

أما في القانون المصري، فإن الطابع يميل أكثر نحو حماية الدائنين، حيث يُشهر الإفلاس بمجرد توقف التاجر عن الدفع، دون توفير حماية واسعة لإعادة الهيكلة، وهو ما يُعدّ ثغرة بالمقارنة مع التجربة السعودية والأمريكية. (5)

¹ المواد الخاصة بالوقف المؤقت للإجراءات.

² دليل لجان الدائنين - وزارة التجارة السعودي.

³ أحكام المحاكم التجارية السعودية في قضايا الإفلاس (2020-2022).

⁴ تقارير الهيئة السعودية لإدارة الإفلاس عن التحديات التطبيقية.

⁵ القانون الأمريكي للإفلاس، الفصل الحادي عشر (Chapter 11).

الفصل الثامن: المقارنة بين الأنظمة القانونية

تهدف المقارنة القانونية إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الإفلاس السعودي والأنظمة المقارنة، بما يساعد على استجلاء نقاط القوة والضعف وتقديم مقترحات لتطوير النظام السعودي.

المبحث الأول: المقارنة بين السعودية والولايات المتحدة

المطلب الأول: أوجه التشابه:

- إعادة الهيكلة: اعتمد كلا النظامين على إعادة الهيكلة كبديل عن التصفية، حيث استلهم النظام السعودي العديد من أحكامه من الفصل الحادي عشر (Chapter 11) في القانون الأمريكي.⁽¹⁾
- حماية المدين: يمنح النظامان المدين فترة حماية من مطالبات الدائنين أثناء إعداد خطة إعادة التنظيم.
- مشاركة الدائنين: يشترط كلا النظامين موافقة الدائنين على خطة إعادة الهيكلة من خلال التصويت.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف:

- التفصيل التشريعي: يتميز القانون الأمريكي بتفصيل أوسع ودقة أكبر في الإجراءات، بحكم تراكم الخبرة القضائية الطويلة.
- مرونة التطبيق: يسمح النظام الأمريكي بمرونة أكبر في تحويل الديون إلى حصص ملكية، بينما يقيد النظام السعودي ذلك بضوابط محددة.
- الرقابة القضائية: في السعودية، تميل الرقابة القضائية إلى أن تكون أكثر تحفظًا مقارنة بالنظام الأمريكي الذي يتميز بانفتاح أوسع على اجتهادات المحاكم.⁽²⁾

المبحث الثاني: المقارنة بين السعودية ومصر

المطلب الأول: أوجه التشابه:

- إشهار الإفلاس: يشترط كلا النظامين توقف التاجر عن سداد ديونه لإشهار الإفلاس.

¹ قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

² القانون الأمريكي للإفلاس، الفصل الحادي عشر (Chapter 11).

• وجود التصفية: يتضمن النظامان نصوصًا واضحة تتعلق بتصفية أصول المدين وتوزيعها وفق أولويات السداد.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف:

• التوجه الإصلاحية: يركز النظام السعودي على إعادة الهيكلة والوقاية، بينما يميل النظام المصري – وفق قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 – إلى حماية الدائنين بشكل أكبر على حساب إنقاذ المدين.⁽¹⁾

• المرونة الإجرائية: يتسم النظام السعودي بمرونة في تطبيق التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي، بينما يغيب هذا المسار بشكل واضح في القانون المصري.

• التوافق مع البيئة الاستثمارية: جاء النظام السعودي منسجمًا مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي لرؤية 2030، بينما ما زال النظام المصري متأثرًا بالمدرسة التقليدية في تنظيم الإفلاس.⁽²⁾

الفصل التاسع: دراسات حالة واقعية

المبحث الأول: دراسة حالة – شركة هيرتز (Hertz) الأمريكية

المطلب الأول: خلفية عامة:

تُعدّ شركة هيرتز من كبرى شركات تأجير السيارات في الولايات المتحدة والعالم. إلا أنها واجهت أزمة مالية حادة خلال جائحة كوفيد-19، حيث تراجع الطلب على خدماتها بشكل كبير بسبب القيود المفروضة على السفر والتنقل. وبحلول مايو 2020، أعلنت الشركة إفلاسها بموجب الفصل الحادي عشر من القانون الأمريكي للإفلاس.⁽³⁾

المطلب الثاني: إجراءات إعادة الهيكلة:

عقب إعلان الإفلاس، حصلت هيرتز على حماية قضائية مؤقتة من مطالبات الدائنين، ما مكّنها من التفاوض معهم حول خطة لإعادة الهيكلة. تضمنت الخطة:

- إعادة جدولة الديون البالغة أكثر من 19 مليار دولار.
- تقليص حجم الأسطول وبيع عدد كبير من السيارات لتوفير السيولة.

¹ دراسات مقارنة بين النظام السعودي والأمريكي في مجال إعادة الهيكلة.

² قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999، وزارة العدل المصرية.

³ تقارير اقتصادية عن تطور نظام الإفلاس السعودي ورؤية 2030.

- التوصل إلى اتفاق مع مجموعة من المستثمرين لضخ تمويل جديد في الشركة. (1)

المطلب الثالث: النتائج والدروس المستفادة:

بحلول عام 2021، تمكنت هيرتز من الخروج من إجراءات الإفلاس بعد موافقة المحكمة على خطة إعادة التنظيم. ومن أبرز الدروس المستفادة:

- أهمية المرونة في إدارة الأزمات المالية.
- الدور الفعال للقضاء في حماية الشركة من مطالبات الدائنين بشكل مؤقت.
- قدرة إعادة الهيكلة على إنقاذ شركات كبرى من الانهيار التام.

الفصل العاشر: الخاتمة

المبحث الأول: الخاتمة العامة

يتضح من خلال هذا البحث أن نظام الإفلاس السعودي يمثل خطوة متقدمة في سبيل تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدائنين وإنقاذ التاجر المتعثّر. فقد أدخل النظام آليات حديثة كالتسوية الوقائية وإعادة الهيكلة المالية، بما ينسجم مع التوجهات العالمية ويخدم أهداف رؤية المملكة 2030 في تعزيز البيئة الاستثمارية.

ومع ذلك، فإن التطبيق العملي للنظام يكشف عن تحديات تحتاج إلى معالجة، مثل بطء الإجراءات أحياناً، وتفاوت وعي التجار والدائنين، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتطوير اللوائح التنفيذية بما يواكب الممارسات الدولية.

المبحث الثاني: النتائج

- يُمثل نظام الإفلاس السعودي نقلة نوعية مقارنة بالقوانين السابقة التي ركزت على التصفية فقط.
- عزز النظام من موقع الدائنين من خلال ضمان مشاركتهم في القرارات والتصويت على خطط إعادة الهيكلة.
- منح النظام حماية مشروطة للتاجر المتعثّر، بما يوازن بين تمكينه من الاستمرار ومساءلته عن أي تصرفات احتيالية.

¹ المحكمة الأمريكية للإفلاس - قضية شركة هيرتز، مايو 2020.

تقارير اقتصادية عن خطة إعادة هيكلة شركة هيرتز (2020-2021)

- أظهر النظام السعودي تشابهًا كبيرًا مع النموذج الأمريكي في إعادة الهيكلة، مع اختلاف في درجة المرونة والتفصيل.
- تميز عن القانون المصري في إقراره لآليات وقائية تسبق التصفية، ما يجعله أكثر ملاءمة للبيئة الاستثمارية.
- أظهرت دراسات الحالة (مثل هيرتز) أن إعادة الهيكلة يمكن أن تنقذ شركات كبرى من الانهيار، وهو ما يبرر تبني هذا التوجه في النظام السعودي.

المبحث الثالث: التوصيات

- تسريع الإجراءات القضائية: من خلال تبسيط الإجراءات التقنية وتعزيز الرقمية في المحاكم التجارية.
- رفع الوعي القانوني: عبر برامج توعية للتجار والدائنين حول حقوقهم وآليات الإفلاس.
- تطوير اللوائح التنفيذية: لتتوافق مع الممارسات الدولية، خصوصًا فيما يتعلق بتحويل الديون إلى حصص ملكية.
- تعزيز دور لجان الدائنين: عبر تمكينها من متابعة تنفيذ خطط إعادة الهيكلة بشكل أكثر فعالية.

المراجع

1. نظام الإفلاس السعودي، المرسوم الملكي رقم (م/50) بتاريخ 1439/5/28هـ، منشور في بوابة الإفلاس السعودية.
2. قانون التجارة المصري رقم (17) لسنة 1999، وزارة العدل المصرية.
3. القانون الأمريكي للإفلاس (United States Bankruptcy Code)، الفصل السابع (Chapter 7) والفصل الحادي عشر (Chapter 11).
4. وزارة التجارة السعودية – الأدلة الإرشادية لنظام الإفلاس، الرياض، 2019.
5. الهيئة السعودية لإدارة الإفلاس – التقارير السنوية (2021-2023).
6. جريدة أم القرى – اللوائح التنفيذية لنظام الإفلاس، الرياض.
7. عبد الحميد، محمد. الإفلاس في القانون التجاري المقارن. دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

-
8. الشريف، أحمد. إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.
9. Altman, Edward I. Corporate Financial Distress and Bankruptcy. Wiley, 2019.
10. Skeel, David A. Debt's Dominion: A History of Bankruptcy Law in America. Princeton University Press, 2001.
11. العتيبي، نورة. "نظام الإفلاس السعودي بين النظرية والتطبيق". مجلة الحقوق السعودية، العدد (15)، 2021.
12. Al-Suhaibani, M. "The New Saudi Bankruptcy Law: A Comparative Analysis". Journal of Middle Eastern Law, Vol. 12, 2020.
13. المحكمة الأمريكية للإفلاس – قضية شركة هيرتز، 2020–2021.
14. تقارير اقتصادية عن إعادة هيكلة شركة جنرال موتورز، 2009.
15. الهيئة السعودية لإدارة الإفلاس – تقرير حالة شركة أزميل، 2022.